الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
الجمعة 26 ذو الحجة 1426 هـ 27 يناير 2006 العدد 9922

الأمير سلطان بن سلمان: الخدمات الصحية الأولية هي خط المواجهة الأول ضد الإصابة بالأمراض الوراثية

رئيس جمعية الأطفال المعوقين: المجلس الأعلى للمعوقين سيشكل نقلة نوعية في التعامل مع قضية الإعاقة

الرياض: نجاح العصيمي
أكد الأمير سلطان بن سلمان رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، أن المجلس الأعلى للمعوقين الذي يجري الآن الإعداد لتشكيله، يمثل نقلة نوعية في التعامل مع قضية الإعاقة في المملكة وتطوير خدمات

المعوقين، وحصولهم على أفضل فرص ممكنة في التوظيف والاندماج في المجتمع. وفي حديث خص به »الشرق الأوسط« لفت الامير سلطان إلى أنّ قطاع الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم يعاني ندرة ليس على مستوى المملكة العربية السعودية وحدها بل على مستوى العالم، لافتا إلى أن المملكة اتبعت استراتيجية متكاملة مكنتها من مواجهة ذلك القصور. وكشف عن مشروعات للوقف الخيري ستتبناها الجمعية، التي ستلجأ في المستقبل إلى بدائل وخيارات جديدة لتنمية مواردها بشكل يطور خدماتها ويضمن استمراريتها بأداء عالي المستوى.

> لنبدأ حوارنا بالحديث عن الموازنة الجديدة للمملكة العربية السعودية، والتي تعتبر وثبة تنموية جديدة، أين المعاقون واحتياجاتهم بين الاعتمادات الضخمة في هذه الميزانية؟ وما رؤيتكم لما تحقق لهذا القطاع من مكاسب فيها؟

ـ قضية الإعاقة تحتل أولوية في اهتمامات حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين، وقد لمسنا ذلك على أرض الواقع من خلال انتشار مساحة الخدمات المقدمة لفئة المعوقين، وتطور الأنظمة التي تتيح لهم المشاركة الاجتماعية والاقتصادية، وأيضاً من خلال جهود الوقاية من الإصابة بالإعاقة وكيفية تلافي سلبياتها. وقد جاءت الموازنة الجديدة للدولة لتؤكد أنّ المملكة تسير بخطى ثابتة لتمنح كل فئة احتياجاتها وفي مقدمتهم المعاقون، إذ خصصت الميزانية اعتمادات ضخمة لإنشاء مشروعات جديدة لدور الرعاية ومراكز التأهيل في كافة مناطق المملكة إلى جانب إقامة 440 مركزاً صحياً جديداً تستكمل بها مظلة الخدمات الصحية الأولية والتي تعد خط المواجهة الأول ضد الإصابة بالأمراض الوراثية، كما أود الإشارة إلى جانب حيوي في تفعيل برامج دمج المعوقين في المجتمع والذي شهد تطوراً ملموساً بعد صدور النظام الوطني لرعاية المعوقين في المملكة، من خلال مشروعات المدارس الجديدة التي سيتم إنشاؤها في إطار الميزانية وعددها يصل إلى (2700) مدرسة، فهذه المنشآت التعليمية ستراعي في تصميمها المعماري احتياجات وظروف الطلاب والطالبات المعوقين، وتوفر لهم التسهيلات المكانية والبيئة المناسبة، التي تؤهلهم لاستكمال مراحل تعليمهم دون صعوبات.

> يترقب المعاقون في السعودية الإعلان عن تشكيل وبدء أعمال المجلس الأعلى للمعوقين، ماذا يمثل هذا المجلس من إضافة لواقع هذه الفئة في المملكة؟

ـ يمثل المجلس الأعلى للمعوقين الذي يجري الآن الإعداد لتشكيله نقلة نوعية في التعامل مع قضية الإعاقة في المملكة وتطوير خدمات المعوقين، وحصولهم على أفضل فرص ممكنة في التوظيف والاندماج في المجتمع، وقد وفر النظام الوطني لرعاية المعوقين في المملكة قاعدة راسخة لانطلاقة عمل المجلس الأعلى للمعوقين، حيث تضمن هذا النظام الذي أقر من مقام مجلس الوزراء، العديد من اللوائح التي تضمن توفير الرعاية والعلاج والتعليم والتأهيل لكافة فئات المعوقين، وتنظم حقوقهم وواجباتهم، وهو ما يمثل في اعتقادي إضافة غير مسبوقة للتعامل مع قضية الإعاقة في بلادنا.

> لننتقل للحديث عن جمعية الأطفال المعوقين، والتي تكمل يوبيلها الفضي قريباً ـ بعد 25 عاماً من التجربة ـ ما الذي سيضمن استمراريتها وتطوير خدماتها في المستقبل، وهي لا تزال تعتمد على التبرعات كمصدر رئيسي لتمويل تلك الخدمات؟

ـ كما أشرت في سؤالك، فإنّ تجربة 25 عاماً أتاحت لجمعية الأطفال المعوقين رصيداً من الخبرات التراكمية التي أهلتها لأداء دور رائد كمؤسسة خيرية تتميز بمنهجية علمية واستراتيجية واضحة المعالم تخضع محاورها وآلياتها للتقييم والتطوير الدائم، وفي إطار ضمان استمرارية خدمات الجمعية وتلبية الحاجة المتزايدة لتوسيع دائرة تلك الخدمات تبنى مجلس إدارة الجمعية منذ سنوات عدداً من البرامج والخطط لتوفير مصادر تمويل دائمة وثابتة تسهم في دعم نفقات تشغيل مراكز الجمعية المنتشرة في عدد مناطق المملكة، ويأتي في مقدمة تلك البرامج، احياء سنة الوقف الخيري عبر تنفيذ عدد من المشروعات الوقفية في المدن والمناطق التي تحتضن مراكز للجمعية، بهدف تخصيص إيرادات تلك الأوقاف لدعم نفقات تشغيل المراكز، ويتم هذا البرنامج تحت إشراف لجنة شرعية يترأسها الشيخ صالح بن عبد الله آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

هذا إلى جانب تفعيل دور القطاع الأهلي والمؤسسات الاقتصادية في مساندة الجمعية من خلال اتفاقيات تعاون ودعم طويلة المدى، ناهيك عن الأنشطة والبرامج التمويلية التي تنظمها الجمعية كالأسواق الخيرية وبرنامج بطاقات التهاني والمهرجانات الثقافية والاجتماعية، كما لا يمكن إغفال دور أعضاء الجمعية العمومية الذين يزيد عددهم الآن عن ثلاثة آلاف عضو وعضوة يمثلون باشتراكاتهم السنوية جانبا مهما في مسيرة الجمعية.

> أشرتم إلى مشروعات للوقف الخيري ستتبناها الجمعية، هل يمكن إلقاء مزيد من الضوء على تلك المشروعات؟

ـ لقد قطعت جمعية الأطفال المعوقين شوطاً كبيراً في هذا الصدد، بل أنّ أهم تلك المشروعات الوقفية وهو وقف «واحة الأعمال» بحي السفارات بالرياض، وهو مشروع رائد بكل المقاييس طبقت فيه أحدث مواصفات العمارة المستدامة، وتوفرت فيه كل الإمكانات والتجهيزات التي تؤهله ليكون إضافة للمباني الإدارية في العاصمة، وقد بلغت تكاليفه نحو (70) مليون ريال، وأقيم على مساحة تزيد على (17ألف متر2)، وفي المدينة المنورة شرعنا في إنشاء وقف «واحة طيبة» والذي تبلغ تكلفته نحو (62) مليون ريال، ويقام في المنطقة المركزية بطيبة الطيبة على مساحة (935م2)، وهو عبارة عن دار نزل بارتفاع (14) طابقاً، وبكامل خدماته، وستخصص إيراداته لدعم ميزانية مركز الجمعية بالمدينة المنورة، وأيضاً في مكة المكرمة سيتم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لوقف الشيخ صالح صيرفي، وهو عبارة عن مركز تجاري وسكني أقيم على مساحة (3) آلاف متر ويقام على نفقة الشيخ صالح صيرفي، وستخصص إيراداته لدعم مركز الجمعية بمكة المكرمة، وفي جدة ومكة قامت الجمعية بشراء عمارتين سكنيتين وتخصيصهما كوقف خيري لدعم مركزي جدة ومكة. وسيتواصل هذا النهج في المدن التي تحتضن مراكز الجمعية كالجوف وحائل.

> هل يعني لجوء الجمعية إلى بدائل جديدة لتنمية مواردها، أنّ تفاعل رجال الأعمال والشركات والمؤسسات مع الدعوة لدعم رسالتها تراجع؟ وما هو تقييمكم لدور ذلك القطاع في مساندة الجمعية؟

ـ لا يعني لجوء الجمعية إلى بدائل وخيارات جديدة لتنمية مواردها، أنّ هناك قصوراً في مساندة الأفراد والشركات، بل هو مسعى من الجمعية لتوفير ضمانات تنفيذ استراتيجيتها التوسعية، وتطوير خدماتها وضمان استمراريتها بأعلى مستوى. فعلى مدى أكثر من عقدين وحتى اليوم حظيت الجمعية بمبادرات دعم متميزة من قطاعات مختلفة في المجتمع بدءاً بحكومة المملكة وصولاً للأفراد من أهل الخير، وأستطيع أن أؤكد أنّ ما حققته الجمعية من إنجازات سواء على صعيد نشر مظلة خدماتها إلى العديد مناطق المملكة، أو استيعاب وخدمة آلاف الأطفال المعوقين سنوياً، أو دمج المئات من هم في مدارس التعليم العام، أو تبني برامج لتنمية الوعي والوقاية من الإعاقة، تلك الإنجازات ما كان لها أن تتحقق دون تفاعل مساندة أهل الخير في بلادنا.

> وجود شروط قبول خاصة بجمعية الأطفال المعوقين يعيق تحقيق حلم الكثير من الأسر التي لا تجد مأوى لاحتياجات أطفالهم من ذوي الإعاقات الشديدة، ألا ترى أن التخصص أحياناً قد يضع عوائق أخرى أمام هؤلاء الأطفال المعوقين؟

ـ لنتفق بداية أننا نعيش عصر التخصص بكل نتائجه الإيجابية وإنجازاته على كافة الأصعدة، ومن المؤكد أنّ تخصص المؤسسات والجمعيات ومنها جمعية الأطفال المعوقين في رعاية فئة بعينها هي فئة الأطفال الذين يعانون من الإعاقة المركبة (جسدية،عقلية) ودون سن الثانية عشرة ـ أتاح للجمعية ومراكزها تلبية حاجة ملحة للآلاف من الأطفال المعوقين في كافة مناطق المملكة، وأيضاً توفير أعلى مستوى ممكن من الخدمة وتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة على صعيد التأهيل لدمج هؤلاء الأطفال في المجتمع، وتجاوز سلبيات الإعاقة.

أما على صعيد احتياجات باقي فئات المعوقين، فإنني أستطيع أن أؤكد أنّه يوجد بالمملكة الآن العديد من المؤسسات والجمعيات والمراكز التي تقدم خدمات متكاملة لكافة فئات الإعاقة، وأنّ مساحة تلك الخدمات وتنوعها وتخصصها يشهد يوماً بعد يوم إضافات جديدة سواء من القطاع الحكومي أو الخيري أو الأهلي.

> أشرتم إلى أنّ دمج الأطفال المعوقين في مدارس التعليم العام يمثل هدفاً استراتيجياً للجمعية، ألا ترون أنّ هذا الهدف تتجاذبه أطراف أخرى، وأنّ خيوطه ليست كلها بأيدي الجمعية، الأمر الذي يعيق تحقيقه؟

ـ أود أن أؤكد أن تجربة دمج الأطفال المعوقين في المدارس العادية تمت بدعم مميز من وزارة التربية والتعليم التي تبنت هذا البرنامج منذ سنوات، ونجحت في توفير البيئة الأساسية لاستيعاب المعوقين، وأيضاً في تأهيل الكوادر التعليمية القادرة على تطبيق برامج الدمج وفقاً لمعايير علمية، وقد أسهم ذلك في التوسع في تطبيق الدمج التربوي في كافة مناطق المملكة العربية السعودية وبنسبة بلغت نحو 88 بالمائة من الطلاب و70 بالمائة من الطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن يدرسون في مدارس التعليم العام. واستمرارية الإنجاز بهذا المعدل ستسهم بلا شك في إحداث نقلة نوعية في العملية التربوية وسيكون لها آثار إيجابية على مخرجات التعليم في بلادنا.

أما على صعيد جمعية الأطفال المعوقين وتجربتها في مجال الدمج، فيمكن وصفها بأنها تجربة متميزة تمت بالتنسيق مع الأمانة العامة للتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، وأثمرت تطبيق برنامج الدمج في 180 مدرسة بنجاح، بل إنّ هناك نحو 330 طالباً وطالبة من أبناء الجمعية استفادوا من البرنامج خلال السنوات الثلاث الماضية فقط.

كما أنّ الجمعية تسهم في دعم برنامج تدريب طالبات أقسام التربية الخاصة بالجامعات على مدى نحو خمسة عشر عاماً للتطبيق العملي في المراكز التابعة للجمعية، وأخيرا أنجزت الجمعية بالتعاون مع (الأجفند) برنامجاً لتطوير مناهج التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة والتعليم ما قبل المدرسة والمنهج المرجعي للمرحلة الابتدائية للطلاب الذين يعانون من التخلف العقلي، وهو ما يعني أنّ هناك مسعى جاداً للتنسيق والتكامل بين كل الجهات والأطراف المعنية بعملية دمج المعوقين في مدارس التعليم العام.

> نهج التوسع الذي انتهجته جمعية الأطفال المعوقين لإيصال خدماتها إلى مناطق متعددة داخل المملكة، ألا يتعارض مع الشكوى الدائمة من ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة في الإعاقة والتأهيل، وأيضاً ارتفاع تكاليف تشغيل تلك المراكز؟

ـ أتفق معك في أنّ قطاع الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال رعاية المعوقين وتأهيلهم يعاني ندرة ليس على مستوى المملكة العربية السعودية وحدها، بل على مستوى العالم، ولكن يمكن القول إننا تمكنا من مواجهة ذلك عبر استراتيجية متكاملة شملت عدة محاور في مقدمتها افتتاح أقسام متخصصة في مجال التربية الخاصة في الجامعات السعودية على مستوى البكالوريوس والدبلوم، بلغت حتى الآن (11) قسماً، هذا إلى جانب تكثيف برامج التدريب والتأهيل وتنمية المهارات، وتبادل الخبرات والتعاون مع جامعات ومراكز علاجية وتأهيلية متخصصة في فروع التربوية الخاصة.

أما على صعيد ارتفاع تكاليف تشغيل تلك المراكز، فهذا يرجع إلى ارتفاع تكاليف الرعاية العلاجية والتعليمية والتأهيلية المتخصصة والمجانية التي تقدم للطفل المعوق والتي تبلغ سنوياً نحو (40 ألف ريال) لكل طفل، وهذا الرقم كان قبل عشر سنوات يصل إلى نحو (70 ألف ريال سنوياً) ولكن نجاح برامج السعودة وتقليل الاعتماد على فرق العمل الأوروبية عالية التكلفة بعد أن أكملت برامج تدريبها للكوادر البديلة، وأيضاً مضاعفة أعداد المخدومين من خلال توسيع القدرة الاستيعابية للمراكز، وتعزيز خطط تدريب وتأهيل خريجي الجامعات في التخصصات المعنية، إلى جانب تصنيع الأجهزة المساعدة وأدوات التقويم والوسائل التعليمية داخل ورش الجمعية بدلاً من استيرادها، ساهم بشكل كبير في تخفيض تكاليف التشغيل، والتي نسعى لتأمينها ـ كما أسلفت في مقدمة الحوار ـ عبر عدة وسائل من أهمها تواصل دعم أهل الخير، وتفعيل دور أعضاء الجمعية، وإبرام اتفاقيات تعاون طويلة المدى مع المؤسسات والشركات الوطنية، وتوج ذلك بمشروعات الوقف الخيري.